انه كان منسجما مع الموقف الذي اتخذته الامم المتحدة .

الحادي عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) : خلال اجتماع للمؤتمر الاشتراكي الدولي في لندن، يكرر برانت رأيه حول حياد القلب والضمير ، ولكنه (وجميع الموفدين الآخرين ما عدا هارولد ولسون) يدافع عن اقتراح السلام الذي طرحته الاسرة الاقتصادية الاوروبية وينذر غولدا مئير من ان عنادها سيفضي الى عزلة اسرائيل .

الثامن عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) : هلموت كوهن ، نائب رئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، يزور اسرائيل . يكرر اراء برانت حول الحياد . ومع انه ينتقد « صيغة » قرار الاسرة الاقتصادية الاوروبية ، يشدد على انها لا تعرض حق اسرائيل بالوجود للخطر . ويجب ان تكون الحدود الجديدة « في مكان ما بين خط الهدنة الحالي وحدود عام ١٩٦٧ » .

السابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) : الاسرة الاقتصادية الاوروبية تثبت قرارها الصادر في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) في اجتماعها بكوبنهاغن . ويقال ان برانت منع اتخاذ قرار حتى اكثر موالاة للعرب .

كل هذا يعني ، على ما يبدو ، ان الجمهورية الاتحادية تلتزم بقرار الاسرة الاقتصادية الاوروبية ولكنها تقسم يمين الولاء لاسرائيل باستثناء ما احتلته عام ١٩٦٧ . صحيح ان ملاحظة برانت الساخرة حول الضغوط التي افضت الى التصويت الالماني الغربي كانت انكارا صريحا بان الصوت قد القي باخلاص . ولكن بصرف النظر عما اثر فيه في تلك المناسبة ، فان احتجاجاته طمستها اعماله اللاحقة في لندن وكوبنهاغن . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان اتخاذ القرارات في حكومة برانت هو عملية جماعية الى حد كبير ، فان ثمة سببا وجيها للافتراض بان برانت في هذه الحال تخطى نطاق القرار الذي اتخذ في الحكومة .

ليس من الصعب ان يعرف المرء ما الذي حدا المانيا الغربية ، والاعضاء الاخرين في الاسرة الاقتصادية الاوروبية ، الى التعجيل في اصدار اقتراح السلام الجديد في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) . كذلك ليس من الصعب ان نعرف لماذا استمرت في الدفاع عن هذا الموقف . ففي السابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) كانت البلدان العربية العشرة المنتجة للنفط قد اعلنت عن انها ستخفض انتاجها كل شهر بنسبة خمسة بالمئة الى ان تنسحب اسرائيل من الاراضي المحتلة . وتكلمت الكويت والعربية السعودية عن خفض فوري بنسبة ١٠ بالمئة . وبعد ذلك ببضعة ايام اعلنت الدول العشر جميعا انها ستتخذ خطوات لمنع اي من نفطها من الوصول الى الولايات المتحدة وهولندا . وفي الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ، هددت ليبيا الجمهورية الاتحادية بمقاطعة تامة اذا امتنعت عن اظهار « حياد ايجابي » . وقبل اصدار اقتراح السلام بيوم واحد ، كان العرب قد اعلنوا عن عزمهم على ترك انتاجهم من النفط ينخفض الى ٧٥ بالمئة عما كان عليه في ايلول (سبتمبر) .

وبالنسبة لحكومة المانيا الغربية كان تصور مثل هذه التخفيضات ووقعها على الانتاج والعمال مخيفا : فقد كان النفط مصدر نحو ٥٥ بالمئة من الطاقة الكاملة للبلاد ، ولكن من ٦١ بالمئة من امداد نفطها يجيء من البلدان العربية ، وبخاصة من ليبيا والعربية السعودية .

ويبدو ان فكرة تقويض امتياز العرب عن طريق فرض عقوبات او تأليف كارتل مشترين لم تسرق للحكومة في اي وقت من الاوقات خلال الازمة . وقد اعتبر الكلام المتهور حول « اجراءات مضادة ضد المقاطعة الاعتباطية » (على حد تعبير ناطق بلسان الاتحاد الديمقراطي المسيحي — الاتحاد الاجتماعي المسيحي)[١٢٥] بانه وهمي وخادع ، نصيحة كانت ستؤدي الى كارثة لو عمل بموجبها. وفي مقابلات مع السود دويتشي تزايتونغ ، صدرت في السابع عشر من تشرين الثاني ، ووصفت وزارة التعاون الاقتصادي الوضع كما يلي : اذا كان رد فعلنا هو ايقاف التجارة والتثميرات ، سيكون هناك سباق بين منافسينا للحلول في اماكننا . وسيكون قطع المعونة الاقتصادية سخيفا الى الحد ذاته . فالبلدان التي تزودنا بالنفط لا تتلقى اية معونة اقتصادية . واذا حاولنا فرض اية عقوبات ، كأن نحرم مصر من المساعدة الاقتصادية ، على سبيل المثال ، فان هذا على الارجح سيستفز العرب ويدفعهم الى